# تقرير الرقابة المالية على بلدية جمّال

# ( تصرّف سنة 2015 )

## 1- تقديم البلدية

| | |
|---|---|
| الولاية والموقع الجغرافي | ولاية المنستير |
| الإحداث | الأمر العلي المؤرخ في 19 فيفري 1921 |
| عدد السكان (سنة 2014) | 65.420 ساكن |
| المساحة | 19,60 كم $^2$ |
| عدد المؤسسات | 4589 |
| الأعوان | 18 عونا إداريا وفنيا و 76 عاملا |
| عدد الدوائر البلدية | - |
| التسيير | نيابة خصوصية تتركب من 8 أعضاء علاوة على رئيسها تم تسميتها منذ 8 جويلية 2011 وذلك طبقا للأمر عدد 1208 لسنة 2011 المؤرخ في 27 أوت 2011 |
| هيكلة عامة للإدارة | كتابة عامة وإدارة فرعية للشؤون الإداريّة والمالية وإدارة فرعية فنية |
| معدل الموارد السنوية (2013-2015) | 4.584 أ.د |
| معدل النفقات السنوية (2013-2015) | 3.425أ.د |

## 2-طبيعة المهمة

عملا بإذن المهمة عدد 420 المؤرخ في 19 أكتوبر 2016 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2015 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحة ومصداقيّة البيانات المضمنة به.كما اهتمت الدائرة بمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

## 3-إعداد الحساب وتهيئته

طبقا للفصل 282 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 33 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية تم تقديم الحساب المالي للبلدية لدائرة المحاسبات بتاريخ 29 جويلية 2016.

## 4-خلاصة أعمال التدقيق المالي

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أن عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 لا تشوبها إخلالات جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

# ملخص الحساب المالي لسنة 2015

الموارد

| | | | | 31-12-2015 | 31-12-2014 | 31-12-2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **العنوان الأول** | | | | **3 939 542** | 3 325 758 | 3 069 797 |
| 1 | **المداخيل الجبائية الإعتيادية** | 1 | **المعاليم على العقارات والأنشطة** | **1 141 636** | 866 153 | 727 869 |
| | | 2 | **مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي والإستلزام** | **354 828** | 367 305 | 193 802 |
| | | 3 | **معاليم الموجبات والرخص الادارية والخدمات** | **542 613** | 306 455 | 451 529 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المداخيل الجبائية الاعتيادية الاخرى | 4 | **45 108** | 24 770 |
| **مجموع المداخيل الجبائية الإعتيادية** | | | | **2 084 186** | 1 491 975 1 397 970 |
| **2 المداخيل غير الجبائية الاعتيادية** | | **مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية** | 5 | **347 184** | 348 396 274 985 |
| | | **المداخيل المالية الاعتيادية** | 6 | **1 508 172** | 1 485 387 1 396 841 |
| **مجموع المداخيل غير الجبائية الاعتيادية** | | | | **1 855 356** | 1 833 783 1 671 827 |
| **العنوان الثاني** | | | | **1 584 720** | 1 382 270 448 968 |
| **3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية** | | منح التجهيز | 7 | **237 325** | 378 974 25 078 |
| | | مدخرات وموارد مختلفة | 8 | **1 090 647** | 626 780 245 795 |
| **مجموع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية** | | | | **1 327 972** | 1 005 754 270 873 |
| **4 موارد الاقتراض** | | موارد الاقتراض الداخلي | 9 | **246 586** | 366 354 108 095 |
| **مجموع موارد الاقتراض** | | | | **246 586** | 366 354 108 095 |
| **5 موارد الاعتمادات المحالة** | | الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة | 12 | **10 162** | 10 162 70 000 |
| **مجموع موارد الاعتمادات المحالة** | | | | **10 162** | 10 162 70 000 |
| **المجموع العام** | | | | **5 524 262** | 4 708 028 3 518 766 |

المصاريف

| | | 31-12-2015 | 31-12-2014 | 31-12-2013 |
|---|---|---|---|---|
| **العنوان الأول** | | **244 2 653** | 389 2 245 | 095 2 293 |
| **1** | التأجير العمومي | **513 1 247** | 079 1 134 | 055 1 179 |
| **2** | وسائل المصالح | **367 1 104** | 400 819 | 579 810 |
| **3** | التدخل العمومي | **800 140** | 653 124 | 615 116 |
| **4** | نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة | | | |
| **5** | فوائد الدين المحلي | **564 160** | 167256 | 846 186 |
| **العنوان الثاني** | | **124 1 233** | 702 1 317 | 956 531 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 6 | الإستثمارات المباشرة | **686 924** | 261 1 017 | 074 183 |
| 8 | نفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة | | | |
| 10 | تسديد أصل الدين | **553 303** | 441 300 | 044 289 |
| 11 | النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة | **4 885** | - | 838 59 |
| **المحموع العام** | | **368 3 886** | 091 3 563 | 051 2 825 |

## تحليل موارد بلدية جمّال ونفقاتها

### 1- النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2015

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية جمّال بعذوان تصرف 2015 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 1.637.895 د تم تحويله إلى المال الإحتياطي في حدود 1.632.617 د أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 5.277 د فقد تم تحويله إلى الحساب الإنتقالي. ويبين الجدول الموالي نتائج تنفيذ الميزانية لسنة 2015 مع إبراز معدل تطورها السنوي خلال الفترة 2013-2015.

| التبويب | نتائج سنة 2015 (بالدينار) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | مقابيض | مصاريف | فوائض | | |
| العنوان 1 | 3.939.542 | 2.653.244 | 958.040 | | |
| العنوان 2 | 1.584.720 | 1.233.124 | 679.855 | | |
| المجموع | 5.524.262 | 3.886.368 | 1.637.895 | م.إ: | 1.632.617 |
| | | | | ح.إ: | 5.277 |
| المصدر: الحساب المالي | | | | | |

| معدل النمو السنوي الفترة 2013-2015 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مقابيض | مصاريف | فوائض | | |
| % 13 | % 8 | % 29 | | |
| % 88 | % 52 | 106 % | | |
| % 25 | % 17 | % 54 | م.إ: | % 55 |
| | | | ح.إ: | -% 28 |
| المصدر: تحاليل الدائرة | | | | |

ومن أهم ما تبرزه النتائج العامة أن الفوائض الجملية للمقابيض على المصاريف سجلت تطورا بمعدل سنوي قدره 54 % خلال الفترة 2013-2015، حيث ارتفع مبلغ هذه الفوائض إلى 1.637 أ.د في سنة 2015 مقابل 694 أ.د سنة 2013 كما تبين أن نسبة النمو السنوي للموارد الجملية للبلدية لنفس الفترة بلغت 25 % حيث تطورت هذه الموارد من 3.519 أ.د سنة 2013 إلى 5.524 أ.د سنة 2015. ويعزى هذا التطور أساسا إلى الإرتفاع المسجل في موارد العنوان الثاني وذلك بنسبة 88 % حيث ارتفع مجموع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية من 271 أ.د سنة 2013 إلى 1.328 أ.د سنة 2015 رافقه تطور في الموارد الاعتيادية بمعدل سنوي يناهز 13 %.

أما بالنسبة لنفقات الميزانية في سنة 2015 فقد شهدت بدورها تطورا بقيمة 1.061 أ.د مقارنة بسنة 2013 أي بما معدّله 17 % خلال الفترة 2013-2015 ويعود ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته كل من مصاريف العنوان الأول ومصاريف العنوان الثاني خلال هذه الفترة وذلك بنسب متفاوتة.حيث تطورت مصاريف العنوان الثاني بممعدّل 52 % أي بما قيمته 701 أ.د في 2015 مقارنة بسنة 2013

في حين تطورت مصاريف العنوان الأول بنسبة أقل تعادل 8 % وقيمة تطور بلغت 360 أ.د مقارنة بسنة 2013.

## 2- موارد البلدية

بلغت جملة موارد بلدية جمّال 5.524 أ.د خلال سنة 2015 وهي تتكون في حدود 71 % من الموارد الإعتيادية و 29 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الاعتيادية للبلدية خلال سنة 2015 ماجملته 3.940 أ.د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية في حدود 53 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 47 %.

فبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فقد قدرت في سنة 2015 بما جملته 2.084 أ.د وتتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة بنسبة 55 % ومن مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بنسبة 17 % ومن معاليم الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات بنسبة 26 % ومداخيل جبائية اعتيادية أخرى.

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 1.031 أ.د في سنة 2015 أي ما يمثّل 49 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية.

أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية فهي لا تتجاوز على التوالي 4 % و 2 % من جملة المداخيل الجبائية، حيث كانت على التوالي في حدود 79 أ.د و 32 أ.د.

وبالنسبة إلى مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه فقد بلغت 355 أ.د في موفى سنة 2015 وتتأتى من مداخيل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية بنسبة 80 % ومعلوم إشغال الطريق العام بنسبة 13 %.

وبلغت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ما قدره 543 أ.د.

وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في موفى سنة 2015 ما قيمته 1.855 أ.د وتتوزّع هذه الموارد بين المداخيل المالية الاعتيادية المتأتّية أساسا في حدود 80 % من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية وفي حدود 18 % من مداخيل الملك البلدي.

أما بالنسبة إلى موارد التنمية فهي تتوزع بين الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية والتي بلغت 1.327 أ.د في موفى سنة 2015 أي بنسبة 84 % وموارد الاقتراض والتي بلغت 247 أ.د أي بنسبة 15 % والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بنسبة 1 %.

## 3- مصاريف البلدية

بلغت النفقات الجملية للبلدية 3.886 أ.د في سنة 2015 وهي تتكون من النفقات الاعتيادية بنسبة 68 % ونفقات التنمية في حدود 32 %.

وتتمثل النفقات الاعتيادية للبلدية أساسا في نفقات التأجير ونفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي وتسديد فوائد الدين.

وبلغت نفقات التأجير 1.247 أ.د في موفى سنة 2015 وسجّلت ارتفاعا سنويا بنسبة 3 % خلال الفترة 2013-2015. أما بالنسبة لنفقات وسائل المصالح فقد بلغت ماقيمته 1.104 أ.د سنة 2015 وهو ما يمثل نسبة 42 % من نفقات العنوان الأول وتضمنت هذه النفقات مبالغ جملتها 119 أ.د تتعلق بتسديد متخلّدات تعود لسنة 2014 وأهمها متخلّدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 106 أ.د.

وتتوزع نفقات التنمية بين الاستثمارات المباشرة في حدود 925 أ.د أي بنسبة تبلغ 75 % وتسديد أصل الدين في حدود 304 أ.د أي بنسبة تبلغ 25 %.

وفيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة فقد تطورت بمعدّل سنوي بلغ 125 % خلال الفترة 2013-2015.

**4-القدرات المالية**

بلغت النسبة الجملية لتحقيق موارد العنوان الأول ما يناهز 98 % وهي نسبة تفوق نسبة تحقيق الميزانية التي حدّدها صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في مستوى 95 %، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل نسبة 107 % على المستوى الوطني.

وبلغت موارد البلدية لسنة 2015 بعنوان المناب من المال المشترك للجماعات المحليّة ما جملته 1.487 أ.د وبالتالي بلغ مؤشر الاستقلال المالي نسبة 45 % وهي نسبة أقل من الحد الأدنى الذي يساوي 70 % حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية. وللإشارة بلغت هذه النسبة على المستوى الوطني 65 %.

وبخصوص مؤشّر مجهود الادّخار للبلدية لسنة 2015 والمتمثّل في قيمة الإدّخار الخام (فواضل العنوان الأول + المال الإحتياطي من العنوان الأوّل 80 % للسّنة السّابقة + المال الإحتياطي من العنوان الأوّل 20 % للسّنة قبل السّابقة) مقارنة بموارد العنوان الأوّل فقد بلغ نسبة 42 % وهو بذلك يتجاوز الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية المحدّد بنسبة 20 %.

لا يتخلّد بذمّة بلدية جمّال ديون إزاء صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في موفّى سنة 2015 وقد تم تسديد ما جملته 465 أ.د تتوزع بين أصل الدين بمبلغ 304 أ.د وفوائد الدين بمبلغ 161 أ.د. وتبلغ الديون التي لم يحل أجلها في موفى سنة 2015 تجاه الصندوق ما قيمته 1.966 أ.د مقابل بقايا للاستخلاص بقيمة 3.004 أ.د وهو ما يمثل نسبة تغطية تساوي 153 %.

## ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

**1-تعبئة الموارد**

**الموارد الجبائية**

لئن تتولى البلدية تحيين جداول تحصيل العقارات المبنية والأراضي غير المبنية استنادا لما يتوفر لها من معطيات من قبل بعض مصالحها بمناسبة إسداء بعض الخدمات على غرار تسليم شهائد إبراء ورخص البناء، ومطالب التزود بالكهرباء والماء وخدمات التعريف بالإمضاء بخصوص تحرير العقود المتعلقة بالعقارات إلا أن ذلك لم يمكن البلدية من إعداد جداول تحصيل شاملة لكل العقارات الراجعة إليها بالنظر خاصة فيما يتعلق بالعقارات المبنية حيث تضمنت جداول التحصيل عدد 9635 عقار مبنيا في حين أفرزت إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2014 وجود 19108 عقارا مبنيا أي بفارق بلغ نسبة 50 % من مجموع المساكن التابعة للمنطقة البلدية.

وأفادت البلدية في ردودها بتاريخ 20 ديسمبر 2016 حول "الملاحظات الأولية للرقابة المالية على حسابات بلدية جمّال"لسنة 2015 أنه سيتم تحيين كامل الفصول بمقتضى الإحصاء العشري الجديد.

كما لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث تم تثقيل الجداول المذكورة في 4 مارس 2015 أي بتأخير يعادل 63 يوما.

كما لم تتول البلدية طبقا لمقتضيات الفصل 5 مجلة الجباية المحلية تحيين قاعدة المعاليم لتتماشى نسبة المعلوم الموظف على العقارات المبنية ومستوى الخدمات المتوفرة فرغم انتهاء تعبيد الطرقات ومد حواشي الارصفة وتوفير خدمات التطهير والتنوير العمومي ببعض الأنهج بالمنطقة البلدية لم تتول تحيين قاعدة أداء متساكني هذه الأنهج.

وباعتبار البقايا للاستخلاص البالغة 1.965 أ.د في موفّى 2014 ، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما جملته 2.220 أ.د في سنة 2015 وتتوزع بين 1.756 أ.د بالنسبة للعقارات المبنية و 463 أ.د بالنسبة للعقارات غير المبنية.

إلا أنه تبين ضعف نسب استخلاص هذه المعاليم حيث لم يتم استخلاص سوى 110 أ.د وهو ما نسبته 5 % حيث ناهزت مبالغ استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 79 أ.د و 32 أ.د أي بنسب 4 % و 7 %.

ويعود ضعف نسب الاستخلاص إلى عدة أسباب أهمها عزوف المطالبين بالأداء عن الخلاص التلقائي للأداء البلدي حيث تبين من خلال عينة تتكون من 24 مطالبا بالأداء 2 فقط توليا دفع المعاليم البلدية تلقائيا، وكذلك عدم حرص المحاسب العمومي على استيفاء إجراءات التتبّع بخصوص جلّ الفصول المثقلة حيث لم يتعدّ عدد الإعلامات التي تم توجيهها في المرحلة الرضائيّة 506 بعنوان العقارات المبنية و 100 بعنوان الأراضي غير المبنية. وذلك خلافا لما جاء بتعليمات العمل عدد 31 الصادرة وزارة المالية بتاريخ 9 مارس 2015 المتعلقة باستخلاص الموارد الراجعة للجماعات المحلية التي نصّت على وجوب تغطية كافة الفصول المعنية بإصدار اعلامات بخصوص المعلوم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية قبل موفى شهر جوان 2015.

أما فيما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، فإن البلدية تتولى إعداد قائمة مفصلة في المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية التي تنشط بالمنطقة البلدية التابعة لها وضبط المعلوم الأدنى الواجب أداءه من قبل هذه المؤسسات إلا أنها لم تحرص على إجراء المقارنات اللازمة لضبط الفارق بين المبالغ المستخلصة من قبل هذه المؤسسات والمعلوم الواجب أداءه وهو ما لم يمكن البلدية من ضبط جل مستحقاتها المتخلّدة بذمة المؤسسات الناشطة بالمنطقة البلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ومباشرة إجراءات تثقيلها.

كما لوحظ أنّ البلدية لم تحرص على شمولية قائمة المؤسسات الراجعة لها بالنظر حيث لم تتضمن سوى 2117 مؤسسة وهو ما يمثّل 46 % فقط من المؤسسات الواردة بالسجل الوطني المنشور.

وفي خصوص مبالغ معرضة للسقوط بمفعول التقادم نصّ الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على سقوط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. كما نص الفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 31 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 على تعليق آجال سريان مدة التقادم المعمول بها في مادة استخلاص الديون الراجعة إلى الهيئات العمومية الخاضعة إلى أحكام مجلة المحاسبة العمومية والمثقلة أو المؤمنة بدفاتر المحاسبين العموميين بالنسبة للفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012. وتبعا لما سبق تعرض الديون المثقلة قبل تاريخ 17/12/2008 إلى السقوط بمفعول التقادم ما لم يتم في شأنها القيام بأعمال طبقا لما نص عليه الفصل 36 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية قصد قطع مدة التقادم وذلك انطلاقا من التاريخ سابق الذكر.

وقد تبين في هذا الإطار، من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2015ـ أن الديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية) قد بلغت في موفى 2015 ما جملته 661 أ.د وأن 54 % منها أي ما قيمته 356 أ.د لم يتم في شأنها إجراءات تتبع مما من شأنه أن يعرضها إلى السقوط في التقادم.

وبالنسبة لبقايا الاستخلاص بعنوان الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية ورغم أهمية المبلغ والذي ارتفع إلى 1.678 أ.د بعنوان العقارات المبنية و 432 أ.د بعنوان الأراضي غير المبنية في موفى سنة 2015 وباعتبار عدم مد الدائرة بقائمة اسمية في شأنها فإنه لا يمكن التأكد من مدى مطابقتها للوضعية الحقيقية لهذه المبالغ خصوصا منها المعرضة للسقوط بالتقادم.

وجاء في رد البلدية على موضوع خطر سقوط بعض الحقوق بمفعول التقادم أنها تقوم بالتنسيق مع القابض البلدي بحملات خصوصية تتمثل في رفع قضايا والقيام بتتبعات ضد المتلددين لحماية حقوقها وأن البلدية ستحرص كل الحرص على إيلاء هذا الموضوع أكثر عناية.

**مداخيل الأملاك البلدية العقارية:**

تبيّن أنّه خلافا لمنشور وزير الداخليّة عدد 6 بتاريخ 17 فيفري 1999 حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعيّة أو السكنيّة فإنّ البلدية لم تحرص على التحيين الدوري والآلي للعقود المبرمة حيث تبين أنّها لم تتولّ تحيين 6 عقود يعود عقدها إلى الفترة الممتدّة بين سنتي 198 8 و 1999 باعتماد النسب المحدّدة بالمنشور المذكور.

كما تبين ضعف نسب استخلاص معاليم كراء المحلات التجارية والمهنية والصناعية التابعة للبلدية حيث ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 891 أ.د ،إلا أنه لم يتمّ استخلاص سوى ما قيمته 346 أ.د في موفى سنة 2015 أي ما نسبته 39 %.

ومن جهة أخرى،نص الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه يجوز طرح المواد التي كلف المحاسب بجبايتها إذا ما تعذر عليه تحصيلها بعد استيفاء إجراءات الاستخلاص الضرورية. إلا أنه تبين من خلال فحص بقايا للاستخلاص المدوّنة بالحساب المالي لبلدية جمّال لسنة 2015 وجود عدد من الفصول تتعلق بكراء محلات تجارية ومهنية قام المحاسب بطلب طرحها. وبلغت قيمة بقايا الاستخلاص المتعلقة بكراء محلات تجارية ومهنية 310 أ.د منها مبالغ قيمتها 49 أ.د أي ما نسبته 21 % ناتجة عن تثقيل عقود كراء لم يتم تجديدها وبالتالي تستوجب الطرح.

وتولى قابض البلدية تقديم مطلب طرح في الغرض إلى أمين المال الجهوي بالمنستير إلا أنه لم يتم قبوله. وجاء في رد أمانة المال بتاريخ 20 فيفري 2014 ضرورة استكمال بعض الوثائق على غرار طلب نسخة من مداولة المجلس البلدي وطلب النسخ الأصلية من العقود الأصلية لبعض المتسوغين و نسخ من جدول التثقيل كما تبين وجود أخطاء في احتساب مبالغ الطرح بالنسبة لبعض المتسوغين.

**المداخيل المتأتية من رفع فضلات المحلات التجارية او الصناعية أو المهنية**

خلافا لما جاء بمنشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 10 المؤرخ في 6 فيفري 2004 المتعلّق بالبرامج الجهوية للنظافة والعناية بالبيئة القاضي "بإتمام إحصاء المحلات والمؤسسات المعنية باتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل وتعميم إبرام هذه الاتفاقيات والحرص على استخلاص المعاليم"، فإن البلدية لم تبرم سوى ثلاث إتفاقيات. ولم تتجاوز جملة معاليم مقابل رفع الفضلات المتاتية من نشاط المحلات التجارية بعنوان سنة 2015 سوى 4 أ.د.

## 2-إنجاز النفقات

بلغت التقديرات المتعلقة بنفقات العنوان الأول للبلدية لسنة 2015 ما يناهز 3.080 أ.د وقدرت قيمة استهلاك الاعتمادات ما جملته 2.653 أ.د وهو ما يمثل 86 %.

أما بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني فقد قدرت الاعتمادات المرصودة لها بعنوان 2015 بحوالي 2.124 أ.د في حين لم تتجاوز الإنجازات المتعلقة بها 1.233 أ.د وهو ما نسبته 58 %. وتبين في خصوص الاستثمارات المباشرة أن جملة الاعتمادات المرصودة قدّرت بما جملته 3.394 أ.د إلا أنه لم يتم إنجاز سوى ما قيمته 925 أ.د وهو ما يمثل سوى 27 %.

وسجلت الاستثمارات المتعلقة بالتطهير واقتناء وسائل النقل واقتناء المعدات والتجهيزات أهم نسب الإنجاز حيث بلغت على التوالي 90 % و 80 % و 61 % في حين لم تتجاوز نسبة الإنجاز المتعلقة بتعبيد الطرقات والمسالك 16 % حيث من جملة اعتمادات بلغت 1.585 أ.د لم يتم إنجاز

سوى ما قيمته 247 أ.د سنة 2015.كما تبين أن أضعف نسب الإنجاز تعلقت بالمساحات الخضراء ومداخل المدن والدراسات حيث بلغت تباعا 3 % و 2 %.

ومن جهة أخرى أفرز فحص الوثائق المثبتة للنفقات التي تم صرفها بعنوان سنة 2015 الوقوف على جملة من الاخلالات من بينها أنّه بخصوص الصفقات تبيّن عدم إحكام البلدية متابعة تنفيذ المشاريع المبرمجة من قبلها حيث اتضح إثر انتهاء صفقة أشغال تهذيب وتوسيع شبكة التنوير العمومي بجمّال أنه تم إدخال تغييرات جوهرية على بعض فصول الصفقة دون إبرام ملحق في الغرض مما ترتب عنه عدم تمّكن البلدية من أداء بقية مستحقات صاحب الصفقة البالغة حوالي 15 أ.د نتيجة رفض التأشير على تعهد بنفقة من قبل مراقب المصاريف العمومية.

كما أنه ولتلبية حاجياتها تولت البلدية إنجاز استشارات تبيّن أنه لم يتم في البعض منها التنصيص على خاصيات المواد المزمع إقتناءها بكل دقة من ذلك الاستشارة المتعلقة بصنع واقيات للمركب الرياضي البلدي بتاريخ 29/09/2015 حيث لم يتم التنصيص على مقاسات ونوعية المعدن المستعمل بطلبات الأثمان. وهو ما لا يضمن مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المشاركين والشّفافيّة في اختيار المزود ويؤدي إلى رفض التأشير على النفقة من قبل مراقب المصاريف وبالتالي إلى التأخر في تنفيذ النفقات.

## أهم التوصيات

بلديّة جمّال مدعوة إلى:

- تحيين جدول المراقبة بتضمينه كل المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية الموجودة بالمنطقة البلدية كما أنها مدعوة إلى إعداد جدول تحصيل الفارق والمطالبة بتثقيله لدى القابض المكلف باستخلاص مواردها.

- إتّخاذ الاجراءات الضرورية لحمل المتسوّغين على خلاص معينات الكراء في الآجال المنصوص عليها بعقود التسويغ المبرمة في الغرض وتفادي التأخير في الخلاص والحرص على استخلاص الديون المتخلّدة ومتابعتها بما يكفل تدعيم مردودية هذه الأكرية ويسهم في تمويل ميزانية البلدية.

- العمل على إحكام إعداد الملفات والمؤيّدات التي يتم إرفاقها لملفات الطرح.

- العمل على تعبئة مواردها الذّاتيّة واستغلال الإمكانيات المتاحة لها قانونيّا لتحصيل موارد الجباية المحليّة والتّحكّم في نفقات التّصرّف وتطبيق الإجراءات القانونيّة في التّعهّد بالنّفقات وجرد ممتلكاتها وتوفير الحماية القانونيّة لها.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية جمال
عدد 3144/9
ش إ م/ ج

619/12/2016/9

# جـــــدول الوثائق الموجهـــــــة
## إلى السيد : رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة

| العدد الرتبي | بيـــــان الوثائق | عدد الوثائق | الملاحظـــــات |
|---|---|---|---|
| | - ردود بلدية جمال حول الملاحظات الأولية للرقابة المالية على حسابات بلدية جمال لسنة 2015 . | 01 | تحال عليـــكم حسب مراسلتكم عدد 86 بتاريخ 13 ديسمبر 2016 . |
| | | الجملة : 01 | |

00-13.01-99

20 ديسمبر 2016

توصلت بالوثائق المذكورة أعـــلاه
بـ..... في.....

الإمضاء

بـ..... في.....

الإمضاء

رئيس النيابة الخصوصية

الحبيب الميـــلي

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
بلدية جمال

# ردود البلدية حول الملاحظات الأولية للرقابة المالية على حسابات بلدية جمال لسنة 2015

| الملاحظات الواردة بالتقرير | ردود البلدية |
|---|---|
| **أولا: النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2015 :** | |
| *عدم إحترام الشكليات القانونية في تقديم الحساب المالي. | - عادة ما لا يمضي السيد أمين المال الجهوي على نسخ الحسابات المالية و يكتفي بالإمضاء بالنسخة الأصلية لا غير و يلتجئ السيد القابض البلدي لوضع ملاحظة إمضاء غير واضح .أما بخصوص عدم تعمير الكشفين 2 و 3 فيستعيض عنهما السيد القابض البلدي بتوقيف حساباته النهائية مبين بها مجمل العمليات الحسابية و نفس الأمر يقوم به رئيس المجلس البلدي بالصفحتين 44 و 45. |
| * الدعوة إلى تطوير الموارد الذاتية و تحسين نسب الإستخلاص و إستغلال جميع الإمكانيات المتاحة | - سيكون للإحصاء العشري الجديد أثره على تعبئة الموارد الذاتية علاوة على عمل المصالح البلدية على تتبع مردود الأملاك البلدية و خاصة المحلات المكتراة و الأسواق و الحرص على الإستخلاصات في إبانها . |
| **ثانيا: تعبئة موارد البلدية و إنجاز نفقاتها :** | |
| **/ تقدير الموارد:** | - تتجنب البلدية تقدير إعتمادات العنوان الثاني الممكن تحصيلها بعد إنتهاء التصرف و تكتفي بتقدير الإعتمادات الجديدة التي يمكن ان تحصل عليها من المساعدات والقروض. وتقوم في دورة فيفري من السنة الجديدة بالتسوية بإعتبار المبالغ الحقيقية |
| * ضعف تقدير موارد العنوان الثاني : | |

Déc 20 2016 9:23 Fax HPcommune*jemmel 73486827 page 2

| | |
|---|---|
| | الباقية من التصرف أي فواضل دون إستعمال و بذلك تتجنب البلدية القيام بعمليتين محاسبيتين و تضمن منذ بداية السنة حسابات مالية حقيقية و ليست تقديرات . |
| *تعبئة الموارد : | |
| -إحصاء المعلوم على العقارات المبنية لا يقع تحيينه. | - سيقع تحيين كامل الفصول بمقتضى الإحصاء العشري الجديد. |
| - تسجيل تأخر في آجال التثقيل . | - سيقع تدارك هذا التأخير الإستثنائي خلال السنة القادمة مع العلم أن آجال التثقيل في السنوات الفارطة لم تتجاوز 15 جانفي. |
| - لم يقع تحيين بعض المعاليم على الرغم من وجود خدمات جديدة تم إنجازها | - تجد البلدية صعوبات كبيرة في إستخلاص ما يتم تثقيله بما يجعل التحيين عملية أصعب بكثير و على كل حال سيلعب الإحصاء العشري الجديد دوره في تحيين المعاليم التي سيتم تثقيلها . |
| - ضعف إستخلاص الموارد الجبائية . | - لم تساعد أحداث الثورة منذ 2011 على دفع المواطنين إلى القيام بواجباتهم الجبائية و لم تتمكن البلدية من القيام بإجراءات ردعية تجاههم و على كل ستعمل البلدية مستقبلا على القيام بمجهود إضافي للقيام بحملات و أيام مفتوحة و حصص توعية للدعوة إلى الخلاص التلقائي للمعاليم المستوجبة. |
| -ضعف تحصيل المعلوم على المؤسسات . | - تحصلت البلدية خلال سنة 2015 على مبلغ جملي قدره 798.706,630 دينار بعنوان هذا المعلوم و هو يتعلق بكل الفصول الموجودة بالمدينة و يتجاوز بكثير زمام المراقبة الذي يحتاج بدوره لتحيين . |
| - خطر سقوط بعض الحقوق بمفعول التقادم | - تقوم البلدية بالتنسيق مع القابض البلدي بحملات خصوصية تتمثل في نشر قضايا و القيام بتتبعات ضد المتلددين لحماية حقوقها و لم تشهد البلدية حالات لسقوط الحق و ستحرص كل الحرص على إيلاء هذا الموضوع أكثر عناية . |

Déc 20 2016 9:23 Fax HPcommune*jemmel 73486827 page 3